

بل عينه لان الولد اذا بلغ سبع سنين يستغنى وحده الاتري
 الحمار وكذا عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال امروا صبيا فكم
 بالصلاة اذا بلغوا سبعا والامر بالصلاة لا يكون الا
 بعد الفطرة على الطهارة وقد روى ابو بكر الرازي بتسبع
 سنين لانه لا يستغنى قبل ذلك عادة والفطرة على قول
 الخصاص وعند مالك بان يحتلم وعنه بان يتفر وهو يدل
 استان الرضاع وان اختلفا في سنة فقال الاب ابن سبع
 وقالت الام ابن ست فان استغنى بما ذكرنا وفع اليسر
 والافلا وان اختلفا في تزويجها فالقول لها وان اختلفا
 في الطلاق بعد التزوج فان كان الزوج غير معين فالقول
 قولها والافلا والام والجد **احقها** اي بالصغيرة حتى
تختص لان بعد الاستغناء يحتاج الى معرفة اداها للنساء
 من الغزل والطبخ والغسل ونحوها والام اقدر على ذلك
 فاذا بلغت تحتاج الى التزويج والصيانة وهو اقدر عليها
 واليه ولاية التزويج وعن محمد اذا بلغت حد الشهوة
 فالاب احق لها به يعقوب في زماننا لكثرة الفساق فاذا
 بلغت احدى عشر سنة فقد بلغت حد الشهوة وقولهم
 وقد روى ابو الليث بتسبع سنين وعليه الفتوى وعن مالك
 تمكث عند الام حتى تزويج ويدخلها بالزوج **وغيرها**
 اي غير الام والجد **احقها** اي بالصغيرة **حتى تستغنى**
 وفي الجامع الصغيرة حتى تستغنى وفي الكافي اذا خلعت الرجل

امانة ولده منها بفتنة احد عشرة فضمنها اليها وتخرج من بينها
 كل وقت وتترك البنت صابغة فلان ياخذها **والاخى لائمة**
وام الولد في الحضانة عالم يقتضا يعنيهما ذلك
 باشتغالها بالخدمة المولى والحضانة لولدها الا كان الصغير
 في الرق ولا يعرق بيعة وبين امران كانا في ملكه وان
 كان حرا فالحضانة لاقرباثة الاحرار واذا اعتق كان
 لها حق الحضانة في اولادها الاحرار والمكاتبه احق بولدها
 المولود في الكفاية بخلاف المولود قبلها **والذميمة احق**
بولدها المسلم قاله يفتل الولد وبنا لامها استغنى ولكن
 اذا اعتل الولد وينابيع منها الاختال الصغر والمرقة
 لاحق لها في الحضانة وعند الشافعي ومالك واحمد في ولاية
 لاحق للذميمة **والاخيار للولد** عندنا بعد انتهاء الحد
 في الحضانة وتوبه قال مالك وقال الشافعي خير وقال احمد
 اذا بلغ سبع سنين يخير الملام ونسب الجارية الى الاب
 من غير تجبير ومنه **العجب** انهم لا يقبضون الايمان وهو
 اختياره لربه ولو وقع له علم يقين من اختياره احد
 الابوين وهو ضرر عليه وهذا خلف **ضم القلام** اذا بلغ
 رشيدا فلما ان يتفرق بالسكنى وليس لابيده ان يضمه
 الى نفسه بغير اختياره الا ان يكون مفسدا نحو فاعليه
 محبة لانه يضمه الى نفسه اما لدرهم الفتنة او لوضع العار
 عن نفسه واما الجارية اذا كانت بكوا فلا يها ان يضمها

انها اذا
 اختار له
 الابوين
 والاختار

هذا في حق البنت المسكورة وقد تقدم وصلاكلها وان كانا
 معا فليوزعوا ما بين بلوغها كان عند الام سواء كانا بنتا
 او بنتا كما في الجوهري والبرهان في التفسير